



أثر الالتزام بتطبيق اليات حوكمة المؤسسات المصرفية في تحقيق الاستدامة المالية: دراسة تحليلية ذعلى مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2012-2023)

زهراء صالح حمدي

وزارة المالية، مصرف الرشيد

Zahraasaleh11@yahoo.com

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة اثر الالتزام بتطبيق اليات حوكمة المؤسسات المصرفية في تحقيق الاستدامة المالية وتمثل عينة الدراسة لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (عدد الأعضاء المستقلين في المجلس ، عدد المدراء في المجلس ، عدد اللجان في المجلس ، نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين في المجلس، حجم المصرف). اما المتغير التابع فيتمثل بالاستدامة المالية تم قياسه بـ (مؤشرات العائد على الموجودات ،مؤشر العائد على حق الملكية، مؤشر الائتمان المالي). تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول لأهداف الدراسة. من اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هو ان الاستدامة المالية تعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا وان تحقيقها في المصارف العراقية يعتبر ضرورة وغاية بالغة بالوقت نفسه. اما اهم المقتراحات فهي حث المصارف العراقية على اهمية تطبيق الحوكمة، والمراقبة المستمرة من قبل البنك المركزي بهدف مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصارف، الاستدامة المالية، المصارف العراقية



Implementing Banking Institutions' Governance Mechanisms in Achieving Financial Sustainability an Analytical Study on a Group of Banks Listed on the Iraq Stock Exchange 2012-2023

Zahraa salih Hamdi

Ministry of Finance, Rashid Bank

Zahraasaleh11@yahoo.com

Abstract

The research aims to study the impact of commitment to applying the mechanisms of governance of banking institutions in achieving financial sustainability. The study sample represents a number of banks listed in the Iraq Stock Exchange. The independent variables were measured by (the number of independent members in the board, the number of directors in the board, the number of committees in the board, the percentage of shares owned by major shareholders in the board, and the size of the bank). The dependent variable is financial sustainability, which was measured by (capital adequacy index, profitability index, liquidity index). The descriptive analytical approach was used to achieve the study objectives. One of the most important conclusions reached by the study is that financial sustainability is a relatively modern concept and that achieving it in Iraqi banks is a necessity and a goal at the same time. The most important proposals are to urge Iraqi banks to implement governance and continuous monitoring by the Central Bank in order to keep pace with technological developments in the field of governance.

Keywords: Gvernance banking, financial sustainability, Iraqi banks

1- المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دورا حيويا في الانتقال إلى اقتصاد السوق، إذ ساعدت المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها القطاع المالي على مستوى العالم، بالإضافة للتطور المعلوماتي



والتكنولوجي الذي ساعد في زيادة تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود، ومن سرعة تنفيذ المعاملات المالية، للتجهيز نحو التحرر ورفع القيود التنظيمية.

ادت التغيرات المتتسارعة في بيئة المصارف الخارجية وال الحاجة المتزايدة للنمو إلى إنشاء نظام مصرفي حديث يبني أساساً جديدة مع مختلف قطاعات الاقتصاد. خضع الاقتصاد العراقي لسلسلة من الإصلاحات حيث بدأ البنك المركزي في مطالبة البنوك العاملة بالاعتراف بأهمية تطبيق الحكومة لدورها في تحسين الأداء وتقليل المخاطر المرتبطة بالفساد الإداري والمالي. خلصت العديد من الدراسات إلى أن الامتثال لقواعد الحكومة يساعد على تشجيع وتعزيز الشفافية.

1-1 الجانب المنهجي للبحث

1-2 مشكلة البحث: بناءً على ما تقدم يمكن صياغة المشكلة كما يأتي:

1. هل يؤثر تطبيق متغيرات الحكومة المصرفية على معيار الاستدامة المالية في المصارف العراقية عينة الدراسة؟

2. هل تطبق المصارف الخاصةاليات حوكمة المؤسسات المصرفية؟

3-1 أهمية البحث: ان الاهتمام بحوكمة المصارف في بيئة الاعمال العراقية لها اثار ايجابية في جذب الاستثمارات الاجنبية ودعم القدرات التنافسية للمصارف وعليه فان تطبيق مبادئ الحكومة يساعد على توافر بيئة تتسم بالشفافية وتسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1-4 هدف البحث

1. الاطلاع على واقع حوكمة المصارف الاهلية.

2. ابراز اثر تطبيق متغيرات حوكمة المصارف في معيار الاستدامة المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

3. تحليل العلاقة الاحصائية بين متغيرات البحث وتحديد النتائج والمقترنات.

1-5 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها (لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات حوكمة المصرفية في مؤشرات الاستدامة المالية للمصارف المبحوثة).

**1-6 اسلوب البحث**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك باستخدام المصادر المتعلقة بموضوع البحث وما تم نشره من ابحاث ورسائل علمية ومؤتمرات المرتبطة بموضوع البحث، بالإضافة لاستخدام المنهج التحليلي الكمي في تقسيم العلاقة الإحصائية بين متغيرات البحث المستقلة والمتحدة التابع، اذ تم استخدام برنامج EVeiews 10 للوصول الى أفضل النتائج.

2- الحوكمة في القطاع المصرفي**2-1 مفهوم الحوكمة**

وردة عدة مصطلحات للحوكمة منها الحاكمة أو الحكم الرشيد أو الإدارة السليمة. كما وردة مفاهيم عديدة عن الحوكمة. اذ ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) عن الحوكمة : تحدد الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات ومراقبة الأداء بين مختلف الجهات الفاعلة في الشركة ، مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. عرفها (Grant, 2005) بأنها نظام ضبط وتوجيه للمصارف باستخدام الوسائل التي من خلالها تستطيع المصارف أن تستثمر أموال المساهمين بشكل عادل. اما (عبد 2014) فأشار الى امكانية تحديد هيكل حوكمة الشركات من خلال توزيع الواجبات والالتزامات بين مختلف المشاركين في الشركة مثل المدراء ، والمساهمين، مجلس الادارة ، وغيرهم ، كما توضح الإجراءات والقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الشركة. ويتضمن أصحاب المصالح الآخرين كل من الموظفون ، وال媧وردون ، والعملاء ، والبنوك ، والمقرضون الآخرون ، والمشرّعون في حين (غادر 2012) ينظر إلى الحوكمة على أنها النظام العام، أي تواجد نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الجوهرية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تعزيز المؤسسة على المدى الطويل وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير السليمة، مع تحمل المسؤولية لكل من الحق الضرر بالمصلحة العامة. كما تعد الحوكمة المصرفية الآلية التي يتم من خلالها تحديد ووضع اهداف والسلطات والمسؤوليات لكل من ادارة و مجلس ادارة المصرف واصحاب المصالح داخل وخارج المصرف (احمد 2019). يرى (زغبة و عريوة 2021) بأنها مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقة بين الادارة واصحاب الأسهم والأطراف الأخرى ذات المصلحة، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة والتميز في الأداء.



2-2 أهمية حوكمة المصارف

تكمّن أهمية الحوكمة في المصارف من خلال ما يأتي (عبد 2014) :

1. تعد الحوكمة المصارف نظام يوجه ويراقب الاداء التشغيلي للمصارف.
2. تعد الحوكمة الجيدة عاملًا مهمًا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في حين أن الادارة السيئة للحوكمة تعطي نتائج عكسية، وخاصة في البنوك.
3. إن تطبيق البنوك للحوكمة بشكل جيد سيؤدي إلى نتائج إيجابية متعددة و مختلفة، و فيما يلي أهم هذه الإيجابيات : (Dodge et al., 2007)
 4. خفض تكلفة التمويل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية
 5. تخفيف هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج وترحيلها.
 6. محاربة الفساد المالي والإداري والنتائج المترتبة عليه من عوز وبطالة.
 7. تأمين حصول المستثمرين على مردود مجزٍ على استثماراتهم.
 8. تنمية النمو وتكبير حقوق المالكين وذوي المصالح.
 9. تزويد المستثمرين بمستوى مناسب من الضمان لتعظيم القيمة السوقية لسهم.
 10. تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المالية العالمية .
 11. ضمان التطبيق الفعال لبرامج التخصيص والاستخدام الأمثل لفوائد المالية.
 12. تجنب الخوض في المشاكل المحاسبية والمالية والابتعاد عن الانهيارات المصرفية.
 13. يمكنها زيادة كفاءة الاقتصاد الوطني ، وجذب الاستثمار الخاص، وتقليل الإنفاق الحكومي ، كما أن التخلص من معوقات الاستثمار الأجنبي سوف يجذب سوق تنافسي بحيث يؤدي إلى تشجيع المنشآت الوطنية، ونشوء سوق يتميز بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة (نسمان 2009) ويمكن القول إن البنوك تؤدي دوراً مهماً في عملية الحوكمة عبر محورين: الأول: أنها مؤسسات مساهمة عامة رائدة في نطاق الحكومة وذلك من خلال اعتمادها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحكومة، والثاني: أنها تمثل إحدى أدوات التغيير الرئيسية نحو تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحكومة من قبل الشركات لكونها المورد الرئيسي للتمويل.(عبد 2014) .



2-3 مبادئ حوكمة المصارف

تُعدّ الأسس التي تقوم عليها ضوابط الإدارة الرشيدة بمثابة الدليل الإرشادي الذي يجب أن تتبعه جميع الجهات الرقابية على سوق الأسهم وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية للشركات، حيث تعمل جميع المؤسسات العاملة في السوق سواء كانت مؤسسات رقابية أو خاصة على تأسيس سوق فعال وآمن مما يساعد على استقطاب رؤوس الأموال على جذب رؤوس الأموال (المولى and حمدي 2009) يمكن ذكر هذه المبادئ كالتالي (OECD, 2004)

1. حماية حقوق المساهمين

تتضمن مجموعة الحقوق الملكية المضمونة للأسهم، وحق المساهمين في الإفصاح التام عن المعلومات، وحق التصويت، والمشاركة في قرار بيع أو تعديل موجودات المؤسسة مما في ذلك إصدار أسهم الجديدة عمليات الاندماج، والحصول على عائد في الأرباح، ونقل ملكية الأسهم.

2. المعاملة المتكافئة للمساهمين

تهتم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحماية حقوق مساهمي الأقلية عن طريق وضع نظام يمنع كل من المدراء وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين من استغلال وضعهم المميز في الشركة، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية

3. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

تعترف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوجود ذوي مصالح آخرين إلى جانب المساهمين، على غرار البنوك، وحاملي السندات، والعاملين الذين يُعدون من أصحاب المصالح ذوي الأهمية بالنسبة لأسلوب الذي تعمل به الشركات والتي تتخذ قراراتها، ويشمل هذا المبدأ في التأكيد على احترام حقوقهم القانونية، كذلك وجود معايير لمشاركة أصحاب حقوق الملكية وأن تكفل تلك المعايير تعزيز مستوى الأداء، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

4. الإفصاح والشفافية

ينبغي الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب فيما يخص كل المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة، ومن ضمنها الموقف المالي، والملكية، وشكل ممارسة السلطة. وينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتوافق مع مقاييس الجودة المحاسبية والمالية، كما يجب أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات



الإفصاح غير المالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة، ويلزم القيام بعملية تدقيق سنوية عن طريق مدقق مستقل، بهدف توفير التدقيق الخارجي للأسلوب المستخدم في إعداد عرض القائمة المالية، كما يجب أن تكون المعلومات متاحة لمستعملتها بالوقت المناسب والتكلفة الملائمة.

5. مسؤولية مجلس الإدارة

على أعضاء مجلس الإدارة العمل على توفير كل المعلومات، وأيضاً بناءً على حسن النية، وسلامة الأنظمة المطبقة، فضلاً عن تحقيق مصالح المؤسسة واصحاب حملة الاسهم، والتعامل مع جميع المساهمين بالمثل، كما يجب أن يكون هناك انسجام بين القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمام كل الاطراف. وعليه أيضاً أن يتم التقييم بشكل موضوعي في شؤون المؤسسة وإن يجري ذلك بصفة خاصة وعلى نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

2-4 الآيات الحوكمة في المصارف

إن آليات حوكمة الشركات هي عبارة عن أسلوب يضعه أصحاب المصلحة لمراقبة أداء الوكاء وتحقيقاً لتوافق بين الحوافز الخاصة بهم ، وبين الوكاء الذين يتخذون القرارات بدلًّا منهم، والتأكيد من أن هؤلاء يعملون لتحقيق وتعظيم العائد لأصحاب المصلحة في البنك، وتعاظم أهمية الإدارة في المصارف بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى بسبب طبيعة عملها. إذ أن إعسار البنك لا يؤثر فقط في المودعين والمقرضين والزبائن بل يؤثر في استقرار شتى المصارف عن طريق العلاقات الموجودة بينهم وبالتالي يؤثر في الاقتصاد ككل (يوسف، 2007)، كما إن إشكالية الحوكمة تعد أكثر صعوبة في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى بوصف المصارف تتضمن مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقرضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة. إن موارد الأموال في البنوك تكون معظمها على هيئة ودائع يشترط أن تكون متاحة عند الطلب من قبل المودعين، بينما موجودات المصرف تكون في الغالب قروض متوسطة وطويلة الأمد، وبالتالي تكون الرقابة أشد على مستوى البنوك بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، وإن التطبيق الجيد لحوكمة البنوك يعتمد على مايلي (يوسف 2007) :

1. **المحددات الداخلية:** تشمل الأسس التي تحدد أسلوب اتخاذ القرار وتوزيع السلطة بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين، مما يؤدي إلى تقليل التضارب بين مصالح الأطراف المعنية.



2. **المحددات الخارجية:** تشمل عناصر تنظيمية تتضمن المُناخ العام للاستثمار في البلد الذي يشمل القوانين التي تنظم السوق، فعالية القطاع المالي، درجة تنافسية السوق، كفاءة الهيئات الرقابية والمؤسسات التي تعمل في البورصة، إضافةً إلى المنشآت الخاصة والمهنيين وغيرهم.

3- الاستدامة المالية

3-1 مفهوم الاستدامة المالية

يعرف كل من (ابراهيم and العاني 2020) قدرة المؤسسة في الحفاظ على المؤسسة مالياً على المدى الطويل. ينظر كل من (الجواوي and الخفاجي 2020) إلى أن استدامة المؤسسات هي تطبيق لمفهوم التنمية المستدامة الخاصة بـ مجال الأعمال التجارية، وتنطوي على استراتيجية إدارة ودمج التقدم الاقتصادي، وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية للأعمال والأنشطة الخاصة بالمؤسسة التي تلبي احتياجات الشركة وأصحاب المصلحة فيها والمجتمع في الوقت الحاضر، مع حماية وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي سيكون لها حاجة في المستقبل. كما أن المصارف تعتمد على توقعاتها للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية طويلة الأجل، لأن هذه التوقعات تساعد في تعديل السياسات الحالية سواءً بالزيادة مصادر الأموال أو تخفيف الأعباء المالية (Zammitti ,at el,2023) وعرف (Günther & Günther,2022) (الاستدامة المالية بانها تلك استراتيجية التي يطبقها المصرف في إدارة شؤونه المالية بالشكل الذي يضمن نجاحه المالي الحالي وبإمكانية نجاحه المالي في المستقبل، بما في ذلك نجاح الأجيال الأخرى. وتنتظر معظم المصارف إلى الركيزة المالية على أنها ركيزة نجاحها لأن المصارف تحتاج إلى أن تكون مربحة حتى تكون مستدامة).

3-2 فوائد الاستدامة المالية

من أجل تطبيق الاستدامة المالية لابد من تضافر الجهود على زيادة الإنتاجية من خلال المزايا التكنولوجية والابتكارات الاجتماعية. مما يسرع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المالي للمصارف ، ومن اهم الفوائد هي ((Kong et al. 2019، Zabolotnyy and Wasilewski 2019، Wachira 2017 ، 2023) ، (الربيعي 2024) :

1. تقلل الاستدامة المالية من مخاطر إعادة التمويل والإفلاس في سوق رأس مال غير مثالي، مع قيود تمويلية وتكليف إعسار، مما يؤدي إلى عوائد فائضة معدلة حسب المخاطر



2. قياس خطر الإفلاس أمر بالغ الأهمية لتحديد مستوى الاستدامة المالية للشركة .
3. تعمل الاستدامة المالية على تحقيق الأهداف طويلة الأجل وتحديد الوضع المالي الذي تريد أن تتحققه أعمالها في المستقبل.
4. تتحقق الاستدامة المالية عندما تتمكن الشركة من تقديم منتجات وخدمات إلى السوق بسعر يغطي نفقاتها ويحقق ربحاً.
5. كون المنظمة المستدامة مالياً قادرة على تدبير شؤونها دون مساعدة خارجية. كما تتمتع المنظمة المستدامة مالياً بالاستطاعة للبقاء على الأمد البعيد عبر أنشطتها المنتجة للدخل.
6. تعمل الاستدامة المالية للبنوك على تحقيق التوازن بين مواردها.

3-3 أبعاد الاستدامة المالية

تتمثل مبادئ الاستدامة المالية فيما ياتي:

1. **الخطيط الاستراتيجي والمالي:** هي الآلية التي تساعد المؤسسة في توضيح الغايات وتحديد الأولويات والإجراءات الكفيلة لإتمامها، وذلك بهدف الوصول إلى الأموال المطلوبة لتغطية التكاليف التشغيلية وال دائمة وتحقيق للأهداف المبينة في الخطة الإستراتيجية. (ابراهيم and العاني (2020
2. **توليد وتنوع الدخل:** الخاص يعد توليد دخل الخاص أحد أهم الأساليب لضمان التنمية طويلة الأجل للمصارف. وفي هذه الحالة، يتطلب الامر من ادارات المؤسسات المالية وضع استراتيجيات جديدة لتحقيق هذا الهدف ويكون ذلك من خلال التنوع اذ. يسمح التباين في حجم مخاطر محفظة القروض بزيادة الأرباح بالإضافة الى تقليل المخاطر المصرفية الإجمالية(Mbulawa 2019). اما بالنسبة لمصادر الدخل فعلى المؤسسة تنوع مصادرها ما بين مصادر داخلية وخارجية ، بما أن الأوضاع الاقتصادية قد تتبدل في أي وقت ولأي سبب، مما قد يؤدي إلى أزمة، لذا ينبغي على الأقل أن يكون 60% من إجمالي ميزانية المؤسسة من خمسة مصادر دخل مختلفة. (Macleod & Esquivias, 2001)

3. **الادارة المالية السليمة:** المسؤولية عنصر مهم لاستدامة الأعمال . ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير ، والتي أصبحت أدوات إدارة حتمية في العصر الحديث . اذ يستلزم التفكير في المعلومات التي يجب على المصارف الإبلاغ عنها ضمن الأطر الدولية لإعداد التقارير ، والتشريعات ،



والهدف منها هو تحسين اداء المصارف في الاستدامة على المدى البعيد عن طريق انظمة الادارة

في المصارف التي يمكن عدتها كأداة جديدة في لاستدامة (Sandra , Jankovic & Dubravka,)

(2017)

4. **السيولة:** وتعني قدرة المنظمة على تسديد التزاماتها المالية بسرعة وبسهولة وبادني خسارة ممكنة.

5. **التكامل المالي المستدام.** إنها عملية تتطلب من المؤسسة بناء صلة متينة باستمرارية رأس المال على المدى الطويل والقصير لتغطية جميع العمليات البنكية، والتي تتضمن استمرارية المصرف عبر الأجيال الحاضرة والآتية لتحقيق غاياتها المالية المستدامة. (Macleod & Esquivias,)

(2001)

4- الجانب العملي

متغيرات البحث:

يتمثل المتغير التابع بالاستدامة المالية والمعبر عنها بمتغير الربحية (مؤشر العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية والاكتفاء المالي)، والمتغير المستقل يتمثل بالحوكمه للمؤسسات المصرفية والتي يعبر عنها (متغير تركيبة مجلس الإدارة الذي يمكن قياسه من خلال عدد الأعضاء المستقلين في المجلس، ومتغير حجم مجلس الإدارة الذي يتم التعبير عنه من خلال عدد المديرين في المجلس، ومتغير عدد لجان المجلس، ومتغير تركز الملكية الذي يتم قياسه من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين، أما فيما يخص المتغير الخامس فهو يسمى متغير تحكم يتمثل في حجم المصرف يتم قياسه عن طريق لوغاريتيم مجموع الأصول. يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي.

الجدول (1) متغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	القياس
المتغير التابع	العائد على الموجودات	Y1	صافي الربح/الموجودات
	العائد على الملكية	Y2	صافي الربح/حق الملكية
	الاكتفاء المالي	Y3	اجمالي الارادات التشغيلية/ اجمالي المصاريف التشغيلية
المتغيرات المستقلة	تركيبة مجلس الإدارة	X1	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس
	حجم مجلس الإدارة	X2	عدد المديرين في المجلس
	لجان المجلس	X3	عدد اللجان المنبثقة في المجلس
	تركز الملكية	X4	نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين في المجلس
	حجم المصرف	X5	لوغاريتيم مجموع الأصول



المصدر: الجدول من اعداد الباحثة

ثانياً: وصف عينة البحث

تضمنت عينة البحث اربعة مصارف اهلية تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم اختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي (لتوافر البيانات وقد تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للمصارف عينة البحث خلال الفترة الممتدة من 2012-2023).

ثالثاً: البيانات الاحصائية

يوضح الجدول اللاحق أهم البيانات الإحصائية لمتغيرات المستخدمة في البحث؛ حيث يتضح أن المتغير المستقل عدد الاعضاء المستقلين BOD فقد حقق متوسط قدره 0.94 الذي يمثل عدد اعضاء المستقلين في المجلس وهو عدد غير مقبول اذ يدل على ضبابية شفافية الحكومة في المصارف الاهلية ويقلل من فعالية الحكومة في المصارف. اما بالنسبة لمتغير الثاني عدد المديرين في المجلس فيتضح ان متوسط عدد المديرين في المجلس (BSZ) بلغ 1.65 وبانحراف بلغ 0.48. واما بالنسبة لمتغير عدد اللجان (CBD) فقدر متوسط عدد اللجان الموجودة في مجلس الادارة بالمصارف المبحوثة بحوالي 4 لجان وهو يقارب عدد اللجان المطلوبة وفقا لقواعد الحكومة في المصارف. بالنسبة لمتغير LBS فيتضح أن متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين تقدر بـ 71.72 تبين هذه النسبة قدرة كبار المساهمين على التحكم في قرارات المصرف وتوجيهها لمصلحة المصرف وايضا مصالحهم الخاصة. وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول (2) التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث المستقلة

المصارف X5	نوع ارتم حجم X5	نسبة الأسهم المملوكة X4	عدد اللجان X3	عدد المدراء في المجلس X2	عدد الاعضاء المستقلين X1	المتغيرات المستقلة
9.076667	71.729	4.916667	1.645833	0.937500	Mean	
8.895000	76.00000	5.500000	2.000000	1.000000	Median	
11.91000	8175.000	8.000000	2.000000	4.000000	Maximum	
1.230000	50.00000	0.000000	1.000000	0.000000	Minimum	
2.114056	30.83878	2.624219	0.483321	1.174304	Std. Dev.	
48	48	48	48	48	Observations	



المصدر: الجدول من اعداد الباحثة

جدول (3) التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث التابع

المتغيرات التابعة	العائد/الموجودات Y1	العائد/حق الملكية Y2	الاكتفاء المالي Y3
Mean	1.780625	6.106250	192.7500
Median	1.795000	3.705000	179.5000
Maximum	5.750000	45.33000	708.0000
Minimum	-1.160000	-4.310000	75.00000
Std. Dev.	1.425316	7.367326	98.98474
Observations	48	48	48

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة

اما بالنسبة للمتغيرات التابعة المتمثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية بلغ الانحراف المعياري 1.43 و 7.36 على التوالي، وبمتوسط قدره 1.78 و 6.10 على التوالي يؤكّد ذلك التزام المصادر عينة البحث بالتزامها على تحقيق مستوى جيد من الربحية من خلال الاستثمار الجيد في الموجودات واموال المساهمين من اجل تحقيق مصلحة المصرف ومساهميه. اما بالنسبة لمؤشر الاكتفاء المالي والذي يفسر قدرة المصادر على توليد اموال كافية من اجل البقاء والاستمرارية. نلاحظ ان متوسط الاكتفاء المالي للمصارف عينة البحث للفترة (2012-2023) بلغ 192 وهذا يعني ان المصادر المبحوثة مستدامة ماليا وان وضعها جيد، ويؤكّد ذلك الانحراف المعياري اذ بلغت قيمته 98 على مستوى المصادر المدروسة.

• عينة الدراسة

يوضح الجدول نتائج تقدير دالة الارتباط بين معيار الاستدامة المالية للمصارف الاهلية محل الدراسة والمتمثلة بالمتغير (Y) ومتغيرات حوكمة المصادر بالمتغير (X)؛ حيث تم تقدير نتائج نماذج panel باستخدام طريقة نموذج الانحدار الثابتة.

من الجدول ادناه نجد ان نموذج التأثيرات الثابتة ذو دلالة احصائية يشير الجدول ادناه يلاحظ ان قيمة F المحسوبة بلغت (50,6) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.61) عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يدل على وجود تأثير ذي دلالة معنوية لجميع مؤشرات حوكمة المؤسسات المصرفية المتمثلة بـ (عدد الأعضاء المستقلين في المجلس ، عدد المدراء في المجلس، عدد اللجان في المجلس ، نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين في المجلس، حجم المصرف) في مؤشرات الاستدامة المالية المتمثلة بـ (العائد على الموجودات ، والعائد على حق الملكية، الاكتفاء المالي) ، فضلا على ذلك



بلغت قيمة (R^2) 0.72 أي ان النموذج يفسر 72% من التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاستدامة المالية للمصارف المبحوثة. اما النسبة المتبقية 28% تفسره متغيرات اخرى لم تطرق اليها الدراسة. وبذلك نقبل فرضية البحث والتي تنص على وجود علاقة معنوية بين متغيرات حوكمة المصارف والاستدامة المالية للمصارف عينة البحث.

جدول (4) تأثير متغيرات حوكمة المصارف في متغيرات الاستدامة المالية

Dependent Variable: Y_?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 08/23/25 Time: 13:48				
Sample: 2012 2023				
Included observations: 48				
Cross-sections included: 3				
Total pool (balanced) observations: 144				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0147	2.470348	33.42761	82.57785	C
0.7886	-0.268615	5.236719	-1.406660	X_01
0.2906	-1.060915	12.80969	-13.58999	X_02
0.4148	0.817948	2.733818	2.236121	X_03
0.0854	-1.732582	0.002094	-0.003628	X_04
0.9615	0.048360	2.327691	0.112567	X_05
Fixed Effects (Cross)				
			-65.09833	01--y
			-60.77271	02--y
			125.8710	03--y
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
66.87896	Mean dependent var	0.722565	R-squared	
105.9203	S.D. dependent var	0.708285	Adjusted R-squared	
10.98523	Akaike info criterion	57.20823	S.E. of regression	
11.15021	Schwarz criterion	445098.3	Sum squared resid	
11.05227	Hannan-Quinn criter.	-782.9362	Log likelihood	
1.176807	Durbin-Watson stat	50.60072	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	



المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج 10 eviews

5- الاستنتاجات والمقترنات

اولاً: استنتاجات

1. بيّنت نتائج التفسيرات المستقلة للبحث ان معامل التحديد (R^2) لل HDC (2012-2023) للمصارف الاهلية عينة الدراسة، قد فسر مستويات جيدة بمقدار (72%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بمتغيرات الاستدامة المالية وهذا يدل على التزام المصارف نوعا ما بمتغيرات الحكومة.
2. اظهرت نتائج اختبار F المحسوبة البالغة (50) عند مقارنتها بـ F الجدولية التي تبلغ (2.61) وعند مستوى دلالة (0.05) مما يؤكد قبول فرضية الدراسة التي ضمنها هناك تأثير ذات دلالة احصائية ومعنوية لمتغيرات الحكومة المصرفية على مؤشرات الاستدامة المالية.
3. اظهر الجانب النظري ان التطبيق الجيد للحكومة يؤدي لإيجابيات متعددة وبمختلف الجوانب منها زيادة النمو ومصالح المساهمين.
4. ان تطبيق الحكومة في المصارف بات ضرورة حتمية من اجل تعزيز الشفافية، مما سيعيد اليها المزيد من النمو وتطوير عملياتها المصرفية.
5. ان تطبيق الحكومة يساعد في الحد من إساءة استخدام السلطة من قبل كبار المساهمين، وتحقيق العدالة والشفافية والرقابة على قضايا إدارة البنك، ويعود إلى تحقيق المصالح العامة للبنك ، وتطوير المدخرات ، وزيادة الاستثمار وتعظيم الأرباح

ثانياً: التوصيات

1. حث المصارف الاهلية على اهمية تطبيق الحكومة، والمراقبة المستمرة من قبل البنك المركزي بهدف مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الحكومة وكيفية ادارة المخاطر التي قد يواجهها البنك.
2. ضرورة حث مدراء المصارف على اهمية تطبيق معايير الحكومة المصارف لما لها من دور كبير في تعزيز مكانة المصرف وذلك من خلال الافصاح والشفافية عن كافة البيانات والمعلومات وعدم الاقتصار على البيانات المالية الخاصة بالمصرف فقط.



3. يساعد تطبيق الحكومة على التقليل من سلطة كبار المساهمين وتحقيق مبدأ العدالة والشفافية في مسألة المصرف.

4. ايلاء الاهتمام بحجم مجلس الادارة، وتركيبة المجلس الاعضاء المستقلين وضرورة الافصاح عن الاعضاء المستقلين.

المصادر

المصادر العربية التقارير السنوية:

التقارير السنوية للفترة من 2012-2019 للمصارف عينة البحث

الكتب:

1. يوسف, محمد حسن. 2007. محددات الحكومة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر. مصر: بنك الاستثمار القومي. <https://www.noor-book.com>.

1. الرسائل الجامعية:

- الربيعي، زينب سعدون محمد. 2024. "تأثير اخلاقيات العمل في الاستدامة المالية للمصارف عبر رأس المال الفكري/دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة من (2015-2023)." اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- نسمان، ابراهيم اسحق. 2009. "دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحكومة." دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل" الجامعة الاسلامية -غزة.

المجلات العلمية:

- ابراهيم، هويده اسماعيل و عماد محمد علي العاني. 2020. "دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي لمدة (2008-2018)." مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 16 عدد 52
- احمد، محمد المهدى الامير. 2019. "اليات الحكومة المصرفية ودورها في جذب استثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية." مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 1 ، عدد (4).
- الجحاوي، طلال محمد علي، ايمان جواد احمد الخفاجي. 2020. "قياس مدى التزام الشركات العراقية بالابلاغ عن الاستدامة وفقاً لمؤشرات ESG / ISX / S&P ومعايير GRI بحث



تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.”

المجلة العربية للادارة .مجلد 40، عدد 1

4. زغبة، طلال، و محاد عريوة. 2021. ”أهمية تطبيق الحكم المصرفية في تحسين اداء البنوك التجارية.” مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ،مجلد 8 ،عدد 1

المؤتمرات العلمية:

1. المولى، ايمان عبداللطيف، و زهراء صالح حمدي. 2009. ”حكومة الشركات اداة لتطوير اداء سوق الاوراق المالية.المؤتمر العلمي الاول بعنوان ”دور الامكانيات الذاتية في تعزيز التنمية الشاملة، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمرات / جامعة تكريت.

2. عبود، سالم محمد. 2014. ”حكومة المصارف والاليات تطبيقها / دراسة حالة في المصارف الاهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية / عدد خاص بالمؤتمرات العلمي الخامس، العراق: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية.

3. غادر، محمد ياسين. 2012. ”محددات الحكومة ومعاييرها ”.المؤتمر العلمي الاول علوم الادارة في عصر المعرفة، طرابلس- لبنان: جامعة الجنان.

References

1. Doidge, Craig, G Andrew Karolyi, and René M Stulz. 2007. “Why Do Countries Matter So Much for Corporate Governance? ☆.” *jurnal of Financial Economics* 86(1).
2. Grant, Gavin. 2005. “Materiality of Corporate Governance.” *Deutsche Bank* (November).
3. Kong, Yusheng et al. 2023. “Capital Structure and Corporates Financial Sustainability: Evidence from Listed Non-Financial Entities in Ghana.” *MDPI/ Sustainability*.
4. Macleod, Leon, and P & Esquivias. 2001. *Integrated Strategic and Financial Planning for Non Governmental Organizations*. *Nature Conservancy*.
5. Mbulawa, Abe. 2019. “Understanding the Impact of Financial Sustainability on South African Municipalities.” *The Journal for Transdisciplinary Research in Southern Africa* (Rsa 1998): 1–15.
6. OECD. 2004. *OECD Principles of Corporate Governance*.Organaisation for Economic CO. Operation and Development, printed in France.



7. Sandra, Jankovic & Dubravka, Krivacic. 2017. "Search for Publications, Researchers, or Questions or Discover by Subject Area Recruit Researchers Join for Free Login Download Full-Text PDF Read Full-Text Article PDF Available Managerial Attitudes on Environmental Reporting: Evidence from Croatia." . *Journal of Environmental Accounting and Management*:
8. Wachira, Rosaly Njeri. 2017. "Financial Sustainability Determinants of Government Owned Entities in Kenya." A Thesis Submitted In Partial Fulfilment For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Business Administration In The Jomo Kenyatta University Of Agriculture And Technology.
9. Zabolotnyy, Serhiy, and Mirosław Wasilewski. 2019. "The Concept of Financial Sustainability Measurement: A Case of Food Companies from Northern Europe." *MDPI/Sustainability*. Vol. 11, No. 2.
10. Zammitti, Santisi, Giuseppe, Magnano, Paola & Nuovo, Santo Di, "Analyzing Attitudes to Promote Sustainability", The Adaptation of the Environmental Concern Scale (Ecs) To The Italian Context Andrea. Sustainability, Vol 15, No 1, 2023.

جدول (5) يوضح البيانات الإحصائية لعينة المصادر المبحوثة للمتغيرات المعتمدة

سنوات	اسم المصرف	roa y1	roey2	اكتفاء مالي y3
2012	الاهمي العراقي	4.05	8.82	273
2013	الاهمي العراقي	2.43	7.82	232
2014	الاهمي العراقي	1.48	3.45	164
2015	الاهمي العراقي	0.39	0.88	183

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد خاص



المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية، الفقر والتنمية المستدامة في العراق...

كلفة الآثار وسياسة الاستجابة، جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025

2016	الااهلي العراقي	4.06	8.82	267
2017	الااهلي العراقي	0.49	1.04	165
2018	الااهلي العراقي	1.5	3.07	75
2019	الااهلي العراقي	1.45	3.55	150
2020	الااهلي العراقي	2.6	7.03	211
2021	الااهلي العراقي	1.92	8.38	164
2022	الااهلي العراقي	1.15	8.48	150
2023	الااهلي العراقي	4.77	45.33	301
2012	الشرق الاوسط	3.49	15.22	204
2013	الشرق الاوسط	3.16	12.1	178
2014	الشرق الاوسط	0.45	1.39	115
2015	الشرق الاوسط	0.86	1.96	122
2016	الشرق الاوسط	1.85	4.32	166
2017	الشرق الاوسط	0.08	0.22	107
2018	الشرق الاوسط	0.29	0.86	89
2019	الشرق الاوسط	0.01	0.03	102
2020	الشرق الاوسط	0.32	0.79	105
2021	الشرق الاوسط	0.05	0.11	104
2022	الشرق الاوسط	0	0.01	107
2023	الشرق الاوسط	-1.16	-4.31	120
2012	بغداد	2.28	14.3	199
2013	بغداد	2.2	13.32	183
2014	بغداد	1.8	11.23	176
2015	بغداد	0.39	2.13	117
2016	بغداد	1.69	7.16	206
2017	بغداد	0.56	2.21	139
2018	بغداد	0.37	1.56	118
2019	بغداد	0.64	2.67	140
2020	بغداد	1.42	7.25	226
2021	بغداد	1.95	9.7	319
2022	بغداد	3.08	15.2	361
2023	بغداد	1.95	9.7	708
2012	تجاري	4.88	9.99	218
2013	تجاري	2.39	5.44	203
2014	تجاري	1.85	2.92	244
2015	تجاري	1.86	2.64	212
2016	تجاري	1.79	2.69	205
2017	تجاري	1.19	3.4	189
2018	تجاري	2.45	3.83	219

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد خاص



المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية، الفقر والتنمية المستدامة في العراق...

كلفة الآثار وسياسة الاستجابة، جامعة المستقبل 24-23 نيسان 2025

2019	تجاري	1.45	2.4	156
2020	تجاري	5.75	11.52	304
2021	تجاري	2.54	4.14	162
2022	تجاري	2.2	3.58	181
2023	تجاري	3.1	4.75	213

جدول (6) يوضح البيانات الإحصائية لعينة المصادر المبحوثة للمتغيرات المستقلة

اسم المصرف	السنوات	عدد الاعضاء المستقلين x1	عدد المديرين في المجلس x2	عدد اللجان x3	نسبة الاسهم المملوكة x4	مباحثات المصرف x5
الاهمي العراقي	2012	0	2	5	91.8	11.53
الاهمي العراقي	2013	0	2	5	80	11.73
الاهمي العراقي	2014	0	1	5	76,75	11.79
الاهمي العراقي	2015	0	2	6	81,75	11.73
الاهمي العراقي	2016	1	1	5	81.75	8.76
الاهمي العراقي	2017	0	1	5	81.75	8.78
الاهمي العراقي	2018	0	2	6	81.75	8.72
الاهمي العراقي	2019	0	2	6	81,75	8.8
الاهمي العراقي	2020	1	2	6	81.75	8.95
الاهمي العراقي	2021	1	2	6	86.7	8.26
الاهمي العراقي	2022	4	2	6	84.9	9.38
الاهمي العراقي	2023	3	2	6	84.9	9.6
الشرق الاوسط	2012	0	2	1	65	11.91
الشرق الاوسط	2013	0	2	2	65.92	11.89
الشرق الاوسط	2014	0	2	2	75	11.83
الشرق الاوسط	2015	0	2	1	75	11.83
الشرق الاوسط	2016	0	1	2	76	8.8
الشرق الاوسط	2017	0	1	1	76	8.87
الشرق الاوسط	2018	0	2	1	76	8.9
الشرق الاوسط	2019	0	2	6	76	8.82
الشرق الاوسط	2020	2	2	6	75	8.81
الشرق الاوسط	2021	3	2	6	75	8.81
الشرق الاوسط	2022	3	2	6	76	8.9
الشرق الاوسط	2023	3	2	6	76	8.83
بغداد	2012	1	1	8	50	9.11
بغداد	2013	1	1	8	50	8.83
بغداد	2014	1	1	8	50	8.89
بغداد	2015	1	1	8	50	9.12
بغداد	2016	1	1	8	65,79	6.08
بغداد	2017	1	1	8	65,79	9.04



3 بغداد	2018	1	1	8	65,79	9.05
3 بغداد	2019	1	1	8	65,79	9.05
3 بغداد	2020	1	1	8	66	9.15
3 بغداد	2021	1	1	8	66	9.19
3 بغداد	2022	1	1	8	66	9.24
3 بغداد	2023	1	1	8	66	9.44
4 تجاري	2012	0	2	0	75	1.23
4 تجاري	2013	0	2	0	75	1.26
4 تجاري	2014	0	2	0	54	11.65
4 تجاري	2015	0	2	0	54	11.62
4 تجاري	2016	0	2	3	64.7	8.63
4 تجاري	2017	0	2	3	75	8.66
4 تجاري	2018	0	2	3	75	8.65
4 تجاري	2019	0	2	4	75	8.65
4 تجاري	2020	3	2	5	75	7.79
4 تجاري	2021	3	2	5	80	8.71
4 تجاري	2022	3	2	5	80	8.72
4 تجاري	2023	3	2	5	80	7.69